

في حوار مع إحدى الصحف المحلية في لبنان سلامة: ارتفاع سعر الذهب فيه فائدة للبنان لجهة تخفيض دينه



في الوقت الذي تهاوت فيه مؤسسات مالية ومصارف عريقة تحت ضغط الأزمة المالية التي عصفت بمعظم بلدان العالم، الأول والثاني والثالث، وانتهى بعضها بافلاس لم تكن في الحسبان، ولم تكن تخطر على بال، فقد خرج لبنان بمحصلة أخرى، فصمدت ليرته في وجه كل الضغوطات، وصمدت مصارفه في وجه كل الأزمات وهذا كان الفضل الأول والأخير فيه يعود لأهل البيت وعلى رأسهم رب البيت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

رياض سلامة الذي لم يخرج مرة إلى العلن إلا وأضفى جواً من الطمأنينة حول وضع الليرة اللبنانية، وفي آخر حوار صحفي أجرته معه جريدة «صدي البلد» أكد سلامة على الاستقرار النقدي في البلاد وعلى أن السيولة الوفيرة دفعته لإصدار التعميم رقم ١٨٥ المتعلق بخفض الاحتياطي الإلزامي المترتب على التزامات المصارف بنسبة ٦٠٪ من أرصدة أصل القرض الممنوح بالليرة اللبنانية. وفي ما يلي بعض ما ورد في حوار الجريدة مع الحاكم سلامة:

• صدر عن مصرف لبنان منذ فترة تعميم يتعلق بخفض الاحتياطي الإلزامي المترتب على التزامات المصارف بنسبة ٦٠٪ من أرصدة أصل القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية على أن تنتهي مدة السماح في حزيران المقبل. ما هي الفائدة التي سيتم تحقيقها من وراء هذا التعميم وإلى أي حد سيخدم المصارف خصوصاً والعجلة الاقتصادية عموماً علماً أن المصارف بدأت تتسابق على تسجيل الرقم القياسي في خفض الفائدة على القروض السكنية التي تمنحها بالليرة اللبنانية؟

أدرك مصرف لبنان منذ مدة أن التسليف المدروس، خصوصاً للأجال المتوسطة، هو ركيزة للنمو الاقتصادي، وقد استعمل الإعفاء من الاحتياطي الإلزامي للمصارف لتحفيز هذا النوع من التسليف وخفض كلفته على المدين. وتشمل هذه الإعفاءات القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية والتكنولوجية والقروض الممنوحة عبر مؤسسة «كفالات» وعبر المؤسسات الدولية وأخيراً أصدر مصرف لبنان تعاميم جديدة لتشجيع التسليف بالعملة اللبنانية للقروض السكنية. وتلك الممنوحة للمشاريع الصديقة للبيئة والتعليم العالي. إن هذه التعاميم دخلت حيز التنفيذ، وهذه الخطوة ستعزز دور الليرة كعملة تسليف ومحاسبة بعدما كانت لفترة طويلة عملة ادخار فقط. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التعاميم إلى إطلاق تسليفات جديدة بما قيمته

حوالي ملياري دولار في الأسواق خلال الشهرين المتبقين من السنة الجارية والسنة المقبلة مما يؤدي إلى خلق آلاف فرص العمل وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية.

إن إصدار التعاميم المذكورة في هذا التوقيت جاء نتيجة وجود سيولة وفيرة لدى المصارف خاصة بالعملة اللبنانية بعد أن انخفضت الدولار إلى أقل من ٦٦٪.

• هل هناك اتجاه لتمديد مدة العمل بالتعميم رقم ١٨٥ وما هي التدابير التي سيتخذها مصرف لبنان في الأمد المنظور (تعاميم) وهل من الممكن أن تصدر تعاميم أخرى تقوم على زيادة نسبة الفائدة على القروض السكنية أم أنها قد تأخذ منحى



تراجعا بعد انتهاء فترة العمل بالتعميم في حزيران ٢٠١٠

إن مصرف لبنان يدرس الخطوات التي يقوم بها، فهدفه الأساسي هو تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على سلامة ومثانة القطاع المصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على الاستقرار في التسليف. فإذا رأى فائدة لتمديد العمل بالتعميم والتدابير المتعلقة بتحفيز التسليف فلن يتأخر في ذلك خصوصا إذا وجد طلبا متزايدا على القروض للقطاعات الإنتاجية التي تساهم في زيادة نسبة النمو وخلق فرص عمل.

أما بالنسبة إلى سعر الفائدة فهي سنظل مستقرة أو تنخفض قليلا، ولكن لا يتوقع أي زيادة عليها في المستقبل القريب.

• تسجل سعر أونصة الذهب ارتفاعا متزايدا، إلى أي حد ينعكس ايجابا على لبنان وتحديدًا على قيمة موجودات الذهب في مصرف لبنان؟

إن ارتفاع سعر الذهب مفيد للبنان، لأن الذهب هو من الأصول ذات الطابع الدولي، ويعزز الثقة والدعم بالعملة اللبنانية بشكل خاص وباحتياطي مصرف لبنان وبالاقتصاد اللبناني بشكل عام. والذي يمكن استعماله كوسيلة دفع دولية في حال وجود أزمات كبيرة تؤدي إلى انهيارات بالعملة العالمية، وهو يمنح الاطمئنان النفسي في ظل عدم وجود مخزون من الموارد الأولية، وخلال الاتفاقيات التي تمت ما بين وزارة المالية ومصرف لبنان استنادا إلى المادتين ١١٥ - ١١٦ من قانون النقد والتسليف وتنفيذا لالتزامات باريس ٢ وباريس ٣ استفادت الدولة من الأموال التي كسبتها بنتيجة ارتفاع قيمة الذهب وإعادة تقييمه لتخفيض دينها العام بأكثر من أربعة مليار دولار.

ومن المعروف أن القانون الصادر عام ١٩٨٦ يحظر على مصرف لبنان بيع الذهب الذي في حوزته أو التصرف به بأي شكل من الأشكال، رغم أن هناك إمكانيات عدة لاستثمار هذا الذهب من دون اللجوء إلى بيعه لتأمين مدخول تتراوح قيمته ما بين ١,٥ أو ٢٪ من قيمته في حال تم تعديل القانون المذكور.

• يؤيد العالم أجمع سياساتكم النقدية الحكيمة التي تم إتباعها والتي أبقى المصارف في لبنان بمنأى عن التداعيات السلبية المباشرة للأزمة ومنتت الثقة في القطاع المصرفي اللبناني، لكن يعتبر بعض الاقتصاديين انكم تبالغون في طمأننتكم لسلامة الوضع النقدي ويطالبون بالنظر إلى وضع البلاد بواقعية أكثر، فما ردكم على ذلك؟

لا اعتبر أبدا أننا نبالغ في الطمأننة حول سلامة الوضع النقدي في لبنان، والتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية تؤكد باستمرار صوابية سياسة مصرف لبنان المتبعة، خصوصا بالنسبة إلى استقرار الدولار إلى الليرة الأمر الذي زاد من موارد المصارف وشجعها على التسليف بالعملة الوطنية.

مقابل الصورة الايجابية التي يعطيها مصرف لبنان عن الوضع النقدي الجيد في البلاد يرسم الخبراء صورة سوداوية عن مستقبل الصناعة في البلاد إذ أنه بعد افلاس يونسيراميك من المتوقع أن تشهد السوق اللبنانية مزيدا من الافلاسات للمصانع ومزيدا من الصرف للعمال وهذا ما يسجل نقطة سوداء في وضع القطاع الاقتصادي في البلاد ويدل على أن تداعيات الأزمة ترخي بثقلها وتعجل في ابراز هذه السوداوية، فكيف تبررون نظرتكم الايجابية ازاء التنبؤات السلبية التي تتردد؟

إن دعم القطاعات الإنتاجية ضرورة لتحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة. ويوجد جدول كبير للحكومة في هذا المجال. وأعتقد أنه ستكون للحكومة الجديدة آثار ايجابية على الاقتصاد. أما بالنسبة للقطاع الصناعي فهو يعاني من مشاكل وعوائق عدة مصدرها خارجي وليس دائما محليا، أبرزها ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وخصوصاً أسعار النفط، وانخفاض الطلب على السلع اللبنانية كنتيجة غير مباشرة للأزمة المالية العالمية. وهناك سبب آخر هو ضعف القدرة التنافسية للسلع اللبنانية في الخارج خصوصا بعد الانفتاح الكبير في الأسواق الذي نشهده منذ فترة.